الغزو الثقافي للإمبريالية الحديثة واختلال الدور الاجتماعي للزوجين في الأسرة المصرية
دراسة سوسيولوجية تحليلية لظاهرة الطلاق بالمجتمع المصري

د. هاني محمد إبراهيم عزب
مدرس علم الاجتماع
المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالشرقية
azabh1024@gmail.com

doi: 10.21608/jfpsu.2023.224360.1285

الغزو الثقافي للإمبريالية الحديثة واختلال الدور الاجتماعي للزوجين في الأسرة المصرية
دراسة سوسيولوجية تحليلية لظاهرة الطلاق بالمجتمع المصري

مستخلص

بعد انتهاء حقبة الاحتلال الأجنبي لدول الشرق الأوسط في القرن الماضي، بدأت الدول الغربية في التخطيط لإعادة احتلال دول الشرق الأوسط وفي مقدمتها مصر من خلال تمزيق المجتمع من الداخل بتفتيت نواة المجتمع وهي الاسرة، وذلك بتحويل العلاقة بين الزوجين داخل الأسرة والمجتمع من حالة التخصص وتقسيم العمل والتناغم والتعاون إلى حالة تداخل الأدوار والصراع والمنافسة والاستقطاب الإجتماعى النوعى، وذلك من خلال الغزو الثقافى بإستخدام آليات متعددة. وأن غالبية الدراسة السابقة قد تناولت ظاهرة الطلاق في المجتمع المصري من خلال أسباب اجتماعية فرعية وتأثيراتها على أفراد الأسرة والمجتمع، ولم تتطرق لجوهر الأمر وهو الخلل في الدور الاجتماعي الذي أصاب كلاً من الزوجين داخل الأسرة المصرية، نتيجة للمواد الثقافية السامة التى بثتها الدول الغربية داخل المجتمع من خلال عملية للغزو الثقافى عبر وسائل الإعلام والتواصل الإجتماعى وبعض المجالس الحقوقية لتفتيت تماسك وكيان الأسرة المصرية ومن ثم تفتيت المجتمع من الداخل وجعله يموج بالكثير من الأمراض المجتمعية، وهو ما يتطرق إليه البحث الراهن. وقد انتهى البحث إلى أن الدول الغربية قد نجحت في تحويل الأسرة المصرية من حالة التماسك إلى حالة التفكك والإستقطاب النوعى، بأن وصلت نسب الطلاق لأرقام قياسية بعد أن خلقت حالة من الخلل في الأدوار الاجتماعية للزوجين داخل الأسرة المصرية.

الكلمات المفتاحية: الغزو الثقافي، الإمبريالية الحديثة، اختلال الأدوار، الأسرة المصرية، الدور الاجتماعي.

The Cultural Invasion of Modern Imperialism and the Imbalance of the Social Role of the Spouses in the Egyptian Family: An Analytical Sociological Study of the Phenomenon of Divorce in the Egyptian Society

Abstract

After the end of the era of foreign occupation of the Middle East countries in the last century, Western countries began planning to reoccupy the Middle East countries, led by Egypt, by tearing apart society from within by breaking up the nucleus of society, which is the family, by transforming the relationship between the spouses within the family and society from a state of specialization and division of labor. Harmony and cooperation lead to a state of overlapping roles, conflict, competition, and qualitative social polarization, through cultural invasion using multiple mechanisms. And that the majority of the previous study dealt with the phenomenon of divorce in Egyptian society through sub-social causes and its effects on family members and society. Through a process of cultural invasion through the media, social communication and some human rights councils to fragment the cohesion and entity of the Egyptian family and then fragment the society from the inside and make it ripple with many societal diseases, which is what the current research deals with. The research concluded that the Western countries have succeeded in transforming the Egyptian family from a state of cohesion to a state of disintegration and qualitative polarization, as the divorce rates reached record numbers after creating a state of imbalance in the social roles of the spouses within the Egyptian family.

Keywords: cultural invasion, modern imperialism, imbalance of roles, the Egyptian family, social role.

أولًا: مشكلة الدراسة :

كان النظام الأسري المصري قائم على التخصص وتقسيم العمل بين المرأة والرجل، فبينما كان الرجل يتولى العمل خارج المنزل لتوفير المال اللازم للاحتياجات المادية للأسرة، كانت المرأة على الجانب الآخر تقوم بعمل عظيم للأسرة والمجتمع وهو دور الرعاية الكاملة للأسرة والتربية والتنشئة الاجتماعية للنشء بما يضمن المجتمع نقل واستمرار ثقافته وقيمه وعاداته وتقاليده من جيل لآخر.

لذلك عمدت الدول الغربية عقب نهاية حقبة الاستعمار التقليدي على إحداث خلل في تلك المنظومة الاجتماعية من خلال بث مواد ثقافية تجعل المرأة تغير من أولويات أدوارها المجتمعية بأن تتنصل من دورها الاجتماعي الفطري الأساسى داخل الأسرة بل وإزدراؤه، وتتجه لمنافسة الرجل في أدواره خارج الأسرة تحت شعارات تحرر المرأة والمساواة... إلخ، مما خلق حالة من الإستقطاب المجتمعى النوعى، وهو ما انعكس أيضاً بالخلل في الأدوار الاجتماعية للرجل الذي وجد المرأة تنافسه في أدواره الاجتماعية الفطرية،مما خلق لديه حالة من اللامبالاة الاجتماعية،و هو ما أحدث ظواهر اجتماعية سلبية عديدة مثل الطلاق والمرأة المعيلة وعدم تحمل الرجل لمسؤولياته اتجاه الأسرة وعدم النضوج الإجتماعى للجنسين والتحرش... إلخ.

لذلك تبلورت مشكلة البحث في مقارنة نسب الطلاق بالمجتمع المصرى خلال عامى ١٩٩٩ و٢٠٢١م واستخلاص المدلول السوسيولوجى بشأنها خاصة وأن تلك الفترة الزمنية جاءت متواكبة مع البرامج والمواد الثقافية التي عمدت الدول الغربية على بثها بالمجتمع عبر آليات متنوعة مثل وسائل الإعلام والتواصل الإجتماعى وبعض المجالس الحقوقية...إلخ، لمحاولة تكوين عقلية المرأة والرجل داخل المجتمع بشكل يجعلهما يتبنيان أدواراً بديلة لأدوارهما الأساسية الفطرية، لخلق حالة من الخلل الاجتماعي لأدوارهما الأسرية السوية، ليموج المجتمع في حالة من الاضطرابات والتفكك الاجتماعي فيصيب المجتمع الوهن ليصبح مؤهلاً لإعادة إنتاج تبعيته لتلك الدول الغربية والسيطرة على قراره السياسي لصالحها.

ثانيًا: أهمية البحث :

أ – الأهمية العلمية:

يتطرق البحث لموضوع ذو اهتمام أساسي في التراث السوسيولوجي عامة، وعلم الاجتماع السياسي خاصة، وذلك بمقارنة نسب الطلاق بالمجتمع المصرى خلال عامى ١٩٩٩ و٢٠٢١م واستخلاص المدلول السوسيولوجى بشأنها والتي جاءت متواكبة مع المواد الثقافية التي عمدت الدول الغربية على بثها بالمجتمع عبر آليات متنوعة مثل وسائل الإعلام والتواصل الإجتماعى وبعض المجالس الحقوقية المحلية والدولية...إلخ، ليموج المجتمع في حالة من الاضطرابات والتفكك الاجتماعي ليصبح مؤهلاً لإعادة إنتاج تبعيته لتلك الدول الغربية والسيطرة على قراره السياسي لصالحها، من واقع ما ورد في النظريات والدراسات والبحوث السابقة، وكتابات العلماء والمتخصصين ذات الصلة بالموضوع، الأمر الذي يؤدي إلى تعميق فهمنا لبعض جوانب الموضوع، ويسهم ولو بقدر محدود في التراث السوسيولوجي.

ب – الأهمية المجتمعية:

من خلال استثمار ما يتوصل إليه الباحث من نتائج في صياغة مجموعة من التوصيات، التي قد تفيد في تحقيق فهم أفضل لموضوع البحث في المجتمع، وهو ما يفيد في تطوير رؤية أفضل لعمليات تطوير وتنمية النظام السياسي والنظام الأسري في مجتمعنا، مما يعود على المجتمع بالتقدم والرقي، وتوعية الشعوب والدول العربية بما يدبر بشأنهم في الدول الغربية.

ثالثًا: أهداف البحث:

يركز البحث على هدف أساسي هو: الكشف عن المدلول السوسيولوجي للمقارنة بين نسب الطلاق بالمجتمع المصرى خلال عامى ١٩٩٩ و٢٠٢١م وعلاقة ذلك بالمواد الثقافية التي عمدت الدول الغربية على بثها بالمجتمع المصري عبر آليات متنوعة مثل وسائل الإعلام والتواصل الإجتماعى وبعض المجالس الحقوقية ...إلخ.

رابعًا: تساؤلات البحث:

يركز البحث على الإجابة على تساؤل أساسي هو:

ما هو المدلول السوسيولوجي لتطور نسب الطلاق بالمجتمع المصرى بين عامى ١٩٩٩ و٢٠٢١م؟ وعلاقة ذلك بالمواد الثقافية التي عمدت الدول الغربية على بثها بالمجتمع المصري عبر آليات متنوعة مثل وسائل الإعلام والتواصل الإجتماعى وبعض المجالس الحقوقية ...إلخ؟

خامسًا: مفاهيم البحث:

يركز البحث على مفهومى الدور الاجتماعي والغزو الثقافى والذي يمكن إيضاحهما على النحو التالي:

أ- مفهوم الدور الاجتماعي:

حيث تعددت مفاهيم الدور تبعاً للوجهات التي تناولتها والتي يمكن أن نعرض لبعضها على النحو التالي: **(رشوان، عبد المنصف حسن علي وآخرون، ٢٠١٤، ص ص٣٨-٤٢).**

تعرفه "**هيلين برلمان**" بأنه الأنماط السلوكية المنظمة للشخص من حيث تأثرها بالمكانة التي يشغلها أو الوظائف التي يؤديها في علاقته بشخص واحد أو أكثر، ويتم اختيار وتشكيل تلك الأنماط السلوكية من خلال عدة عوامل ديناميكية هي:

- حاجات ودوافع الشخص الشعورية واللاشعورية.
- أفكار الشخص وتصوراته عن الالتزامات والتوقعات المتبادلة والقامئة من خلال العادات والأعراف والتقاليد في المكانة المعنية والوظائف التي يقوم بها.
- الاتفاق أو التعارض بين تصورات الشخص عن الالتزامات والتوقعات وتصورات الآخرين الذين يتعامل معهم بشأنها.

ويعرفه "**تيودر سارين**" بأنه نمط الأفعال أو التصرفات التي يتم تعلمها كما يشكل مقصود أو بشكل عارض والتي يقوم بها شخص ما في موقف يتضمن تفاعلاً.

ويعرفه "**هربرت سترين**" بأنه أنواع السلوك المقدرة والمحددة لشخص يشكل مكانة معينة.

ويعرفه "**أحمد عزت راجح**" بأنه نمط السلوك الذي تنتظره الجماعة وتتطلبه من فرد له مركز معين فيها وهو سلوك يميز الفرد عن غيره ممن يشغلون مراكز أخرى.

وتعرفه "**سنية خليل**" بأنه مجموعة من الأفعال والواجبات التي يتوقعها المجتمع فيمن يشغل وضع اجتماعي معين في وقت معين.

وهناك مفاهيم أخرى مرتبطة بمفهوم الدور لعل أهمها: **تعلم الدور**: حيث يعتبر هذا المفهوم من المفاهيم الأساسية لهذه النظرية وهذا الاتجاه العلاجي ويرجع ذلك إلى إن كل فرد في المجتمع يتعلم طبيعة دوره والسلوك المتلائم مع كونه يشغل دور معين وهذه العملية تبدأ منذ الصغر في الطفولة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسات للتطبيع الاجتماعي في إطار القيم والأنماط الثقافية التي يحددها المجتمع الذي ينشأ فيه الفرد وتعلم الدور الاجتماعي .**متطلبات الدور**:وهي المقومات اللازمة لأداء دور معين وهي تنشأ من المعايير الثقافية ومن شأنها إن توجه الفرد عند اختياره وسعيه للقيام بأدوار معينه.**إنتاجية الدور**:وتعني السلوك الظاهر للفرد عند القيام بأداء دور معين فكل دور يؤديه الفرد ينتج عنه سلوك لفظي أو غير لفظي يمكن ملاحظته.

توقعات الدور: وهي التصورات أو الأفكار أو المعارف التي تكون لدى أشخاص معينين لمدى مناسبة أنماط سلوكية يقوم بها شاغل مكانة معينه بالنسبة لتلك المكانة.**تقويم الدور**: ويعني مدى قيام الفرد بمهام الدور ومسؤولياته بصوره مقبولة وفقا للاعتبارات الاجتماعية والثقافية السائدة في المحيط الذي يمارس فيه الدور. **قوة الدور**: كلما تحدد تعريف الدور كلما زادت قوته وتأكد وضوحه , وكلما صعب – بالتالي – على الفرد أن ينفصل من متطلباته أو يخرج على مقتضياته. **توصيف الدور**:ويتعلق باتجاهات الآخرين حول ما يجب أن يكون عليه أداء الدور فكل دور من الأدوار له توصيف محدد يتضمن الإطار المرجعي الذي ينظر للأداء من خلاله. **الاعتراف بالدور**:ويعني أفعال الآخرين الموجهة نحو إحداث التغيير في أداء الدور كما يتضمن الاعتراف بأفعال الثواب والعقاب التي تصدر من الآخرين وتكون بمنزلة الحافز أو المثبط لما ينتج عن الأداء. **غموض الدور**: عندما تكون متطلبات الدور غير واضحة يصبح دورا غامضا فالعميل الذي يذهب إلى الأخصائي الاجتماعي دون أن يعرف شيئا ما عن طبيعة عملة لا يستطيع أن يدرك

ماذا يتوقع منه. **صراع الدور**: عرفه البعض بأنه (ما يشعر به الإنسان من ارتباك عندما يشغل أكثر من منصب أو وظيفة لا تتشابه اختصاصاتها أو طبيعتها بل تتعارض في بعض الأحيان). **تكامل الأدوار أو تعارضها** : ويقصد بالتكامل :توافق القيام للفرد بدورين أو أكثر وأيضا الطريقة التي يتم بها توافق أدوار آخرين لهم علاقة به. **إعادة توازن الدور**:عملية تحدث بين شخصين أو أكثر بهدف حل خلاف أو صراع على الأدوار تتم هذه العملية غالباً بواسطة توضيح التوقعات المشتركة بين الأطراف المعنية .

وفي ضوء ما سبق فإن البحث يخلص لمفهوم إجرائي لمفهوم الدور الاجتماعي بأنه (نمط الأفعال والسلوك الذي رسمته الفطرة الإنسانية والتي أكدت عليه العادات والتقاليد، والذي يحافظ على بقاء المجتمع واستقراره وسلامة بناؤه الاجتماعي).

ب – مفهوم الغزو الثقافى:

يتكون مفهوم الغزو الثقافى من كلمتين:غزو وهى مصدر غزا وتعنى الدخول إلى مجال جديد وعادة ماتشير هذه الكلمه للقوة وإحداث التغيير سواء للأفضل أو للأسوأ،أما كلمة ثقافى فهى منسوبة للثقافة والتى تتعدد تعريفاتها وتفسيراتها وعناصرها تبعا لماهيتها والمتخصصين.أما الغزو الثقافى يعنى العمل المقصود الهادف لإختراق ثقافة أمة للعمل على طمسها،وإحلال نماذج وأنماط تفكير وسلوك بديلا عنها لتحقيق تبعية تلك الأمة للدولة الغازية (برقوق،عبدالرحمن،٢٠١٣،ص.ص٩٣-٩٥).

ومع بداية عصر النهضة الأوروبية قامت الدول الغربية الإستعمارية بالسيطرة على العديد من دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بإستخدام القوة العسكرية،إلا أنه بعد نهاية تلك الحقبة وظهور التكنولوجيا الحديثة بدأت تلك الدول الغربية فى التخطيط لإعادة السيطرة على تلك المستعمرات القديمة من خلال شكل جديد من الغزو وهو الغزو الثقافى لتجعل شعوب تلك الدول تتبنى أفكار وسلوكيات وأدوار تخلق حالة اجتماعية وثقافية وسياسية تعيد إنتاج علاقة تبعية تلك الدول للدول الغربية الإستعمارية.ويشير مفهوم الغزو الثقافى بالإنجليزية – cultural invasion– إلى الممارسات التى يبذلها مجتمع معين للهيمنة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا على مجتمع آخر من خلال فرض جوانب ثقافته على ذلك المجتمع المستهدف،ويعد الغزو الثقافى أحد أشكال الإمبريالية –imperialism– حيث أن

الدولة المهيمنة تعمل على فرض ثقافتها على الدول المستهدفة عبر آليات متنوعة مثل وسائل الإعلام والتواصل الإجتماعى وبعض التنظيمات والمجالس الحقوقية المحلية والدولية التى تنفذ الأجندات السياسية لتلك الدول الإمبريالية وتكرس علاقة التبعية لها،ويعرف الغزو الثقافى"بأنه عمل يهدف اختراق ثقافة أمة لتذويب هويتها وسلبها مكوناتها"، ويعرف أيضا بأنه" العمل الذى يهدف استئصال الثقافة الوطنية ومحوها"(غربى،على،٢٠٠٧،ص.ص١٥٦-١٦٠).

وفي ضوء ما سبق فإن البحث يخلص لمفهوم إجرائي لمفهوم الغزو الثقافى بأنه (العمل الذى عمدت من خلاله الدول الغربية الإمبريالية على تغيير ثقافة الشعب المصرى بشأن أنماط التفكير والسلوك للزوجين بالأسر المصرية الذي رسمته الفطرة الإنسانية وأكدت عليه العادات والتقاليد، والذي يحافظ على بقاء المجتمع واستقراره وسلامة بناؤه الاجتماعي لخلق حالة من الخلل الاجتماعى والثقافى والسياسى تعيد إنتاج علاقة تبعية الدولة المصرية لها والسيطرة على قرارها السياسى).

سادسًا: الدراسات السابقة (أدبيات البحث) :

دراسات عن الدور الاجتماعي للمرأة في مصر:

١ – دراسة (زكي، نمر، ٢٠٢١):

تناولت الدراسة موضوع تمكين المرأة العاملة وحصولها على حقوقها بالرغم مما حققته المرأة المصرية من نجاحات في مجالات اقتصادية وسياسية واجتماعية.

إلا ان هناك العديد من المعوقات التى تحول دون وصول المرأة المصرية إلى درجات عالية من التمكين ، هدفت الدراسة الراهنة إلى تحديد العلاقة بين التخطيط لتمكين المرأة العاملة والحصول على حقوقها الاجتماعية والاقتصادية. طبقت الدراسة على المرأة العاملة بمديرية التربية والتعليم بمحافظة البحيرة من خلال اجراء حصر شامل لعدد (٢٥٢) مفردة، وتوصلت نتائجها إلى أن تمكين المرأة من الحصول على حقوقها والاجتماعية جاءت بدرجة متوسطة ، أما التمكين للحصول على حقوقها الإقتصادية جاءت بدرجة ضعيفة.

٢ – دراسة (علي، انتصار، ٢٠٢٢):

حيث تناولت الدراسة موضوع التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة المعيلة، ومعرفة

المتغيرات الأساسية التي تؤثر على التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المعيلة. وكذا تحديد الإسهام النسبي لكل منها في تفسير التباين الكلى للمتغيرين التابعين في منطقة الدراسة للمرأة المعيلة، والتعرف على أهم المشكلات التي تواجهها بمنطقة الدراسة، وقد أجرى البحث بمحافظة الإسماعيلية بقرية جلبانة التابعة لمركز القنطرة شرق.وبلغ حجم عينة البحث ١٤٧مبحوثة، وتم جمع البيانات باستخدام استمارة استبيان بالمقابلة الشخصية، وتم استخدام التكرارات والنسب المئوية، معامل الارتباط البسيط.وكانت أهم نتائج التحليل ما يلي: أن ٥٢.٤٪ من درجة التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة يقعن في الفئة المنخفضة، في مقابل ٤٠.٨٪ متوسطة، و٦.٨٪ من التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة مرتفعة. أن ٦٨٪ من درجة التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة يقعن في الفئة المنخفضة، في مقابل ٢٥.٢ %من التمكين الاقتصادي المتوسط، ٦.٨٪ درجة تمكين اقتصادي مرتفع.وجود علاقة معنوية بين درجة التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة وكل من عمر المبحوثة، الحالة الاجتماعية، مدة الإعالة، عضوية المنظمات الأهلية، درجة المشاركة المجتمعية، درجة حيازة مشروعات صغيرة، درجة الرضا عن الخدمات المجتمعية، ودرجة المشاركة غير الرسمية. اتضح وجود علاقة معنوية بين درجة التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة وبين كل من درجة الرضا عن الخدمات الحكومية، درجة حيازة مشروعات صغيرة، الدخل، الحالة التعليمية، مصدر الحصول على الدخل. ومن أهم المشكلات التي تواجه المرأة المعيلة في منطقة الدراسة، ارتفاع نسبة البطالة في جلبانة، صعوبة الحصول على القروض بالنسبة للمرأة المعيلة، عدم وجود دعم من مؤسسات المجتمع المدني، غلاء الأسعار وعدم مناسبتها لدخل المرأة المعيلة. وأهم المقترحات: رفع قيمة المعاش المقدم للمرأة المعيلة، توفير فرص العمل المناسبة لقدرات ومهارات السيدات المعيلات.

٣ – دراسة (سليمان، محمد، ٢٠٠٩):

تناولت الدراسة إجراء مقارنة بين السمات الشخصية للمرأة الريفية قبل التمكين وبعد التمكين الاجتماعي والاقتصادي، والتعرف على الأثر الاقتصادي لتجربة تمكين المرأة الريفية من حيث التغير في دخل الأسرة، وتنوع مصادر دخل الأسرة، والتغير في فرص

العمل المستقر، وتغير درجة المشاركة في إدارة المشروعات الاقتصادية، والتغير في القيمة المضافة للسلع والخدمات الناتجة عن المشروع، والتغير في الوعي الاقتصادي، والتعرف على الأثر الاجتماعي لتجربة تمكين المرأة الريفية من حيث: التغير في المشاركة الاجتماعية الرسمية، والتغير في الاتجاه نحو أهمية المنظمات الأهلية، والتغير في الاتجاه نحو إقامة المشروعات متناهية الصغر، والتغير في مستوى الانفتاح الجغرافي.

وتحقيقا لأهداف الدراسة فقد تم اختيار عينتان من الريفيات بقرية العصلوجي أحدهما عينة تجريبية والأخرى عينة ضابطة وذلك من خلال سجلات (جمعية الأمل للرعاية الاجتماعية العصلوجي) حيث تقوم هذه الجمعية بإقراض الريفيات وذلك لإقامة مشروعات، وقد تم اختيار (٥٠) مبحوثة تمثل العينة التجريبية وهن من الريفيات اللاتي وجهن قروضهن لتنفيذ أنواع عديدة من المشروعات، وكذلك تم اختيار (٥٠) مبحوثة تمثلن العينة الضابطة وهن من الريفيات المتقدمات بطلبات للحصول على قروض.

وقد أوضحت نتائج الدراسة بالنسبة للطرف الأول أن الخصائص الشخصية للريفيات المبحوثات قبل التمكين الاقتصادي والاجتماعي (في العينة الضابطة)، والريفيات بعد التمكين الاقتصادي والاجتماعي (في العينة التجريبية) كانت على النحو التالي:

أن اعطاء القروض قد وفر فرص العمل الدائمة وقضى على البطالة بين الريفيات المبحوثات أفراد العينة التجريبية.

كما أن خبرة إدارة المشروعات الصغيرة قد زادت بشكل ملحوظ لدى الريفيات اللواتي تسلمن القروض من بين افراد العينة التجريبية.

أما بالنسبة للهدف الثاني فقد جاءت النتائج على النحو التالي – : فيما يخص تمكين المرأة الريفية اقتصاديا من حيث تنوع مصادر الدخل فقد دلت النتائج على حدوث تغير ايجابي في تنوع مصادر دخول الريفيات المبحوثات من أفراد العينة التجريبية نتيجة حصولهن على قروض وتشغيلها وهي إشارة على زيادة درجة التمكين الاقتصادي لأفراد هذه العينة – . بالنسبة لتمكين المرأة الريفية اقتصاديا من حيث التغير في فرص العمل المستقر فقد أتضح من النتائج بأن الزيادة في فرص العمل الدائمة على حساب فرص العمل المؤقتة للريفيات من أفراد العينة التجريبية يعبر عن تغير إيجابي في فرص العمل

المستقر نتيجة تشغيل القروض وهو ما يدل على زيادة درجة التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية في هذا المجال.

فيما يخص تمكين المرأة الريفية اجتماعيا من حيث التغير في المشاركة الاجتماعية الرسمية فقد أشارت النتائج إلى زيادة في التمكين الاجتماعي نتيجة حصول أفراد العينة التجريبية على القروض وتشغيلها . أما بالنسبة لتمكين المرأة الريفية اجتماعيا من حيث التغير في الاتجاه نحو المنظمات الأهلية فتشير النتائج إلى حدوث تغير إيجابي نحو أهمية المنظمات الأهلية نتيجة حصول المبحوثات الريفيات على القروض وتشغيلها وبعد هذا التغير الإيجابي امراً طبيعياً فالريفيات المبحوثات من أفراد العينة التجريبية حصلن على القروض من خلال منظمة أهلية وهي جمعية الأمل للرعاية الاجتماعية العصلوجي.

٤ – دراسة (Nechtwey, 2001) :

هدفت الدراسة إلى معرفة دور العمل الرسمي في قضية تمكين المرأة أو تهميشها من خلال تحليل بيانات المسح الذى أجرى فى دول المغرب والجزائر وتونس ، وتوصلت نتائجها إلى أن مكانة العمل ترتبط غالباً ارتباطاً إيجابياً بالتمكين ولكن هذا الارتباط غالباً ما يكون غير ثابت وأقل تأثيراً من المكانة التعليمية ، وأن المرأة العاملة تشارك أكثر فى صنع القرارات المالية بالأسرة، وكذلك فإن المكانة العلمية ترتبط ارتباطاً واضحاً بالقرارات الخاصة بالإنجاب ، وأن هناك فروق بين المرأة العاملة وغير العاملة لصالح المرأة العاملة فى المشاركة بالمجتمع المدني.

٥ – –دراسة (Adubra, 2002) :

تناولت الدراسة قضية العلاقة بين المهن الحديثة وبين تمكين المرأة في دولة توجو، ومعرفة مدى تمكين المرأة في المهن غير التقليدية فى هذا المجتمع، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك بعض المكتسبات التي تحققت للنساء إلا أن واقع التمكين مازال حلما لم يكتمل للمرأة في المجتمع التوجولي، وأن الوضع الاقتصادي فى المجتمع أحد العوامل التي تؤثر على تمكين المرأة.

٦ – دراسة (Smith & Mason, 2003) :

تناولت الدراسة قضية تمكين المرأة المتزوجة في المجال الأسري، وانتهت الدراسة إلى

أن معايير النسق النوعي تلعب دوراً في تحديد طبيعة تمكين النساء فى المجتمع أكثر من الخصائص الشخصية والأسرية ، وأن السمات المجتمعية تعد أكثر تأثيراً من السمات الفردية الشخصية والسرية فى تفسير الاختلافات فى تمكين المرأة فى المجتمع وأن عملية التمكين متداخلة ومتعددة الأبعاد وأن حصول المرأة على التمكين فى بعد معين لا يعنى بالضرورة تمكينها فى أبعاد أخري.

٧ – دراسة (إجلال، حلمي، ٢٠٠٣):

تناولت الدراسة التعرف على تأثير التنمية الاقتصادية على قضية تمكين المرأة واتجاهها لسوق العمل، وإلى أى حد ساهمت برامج الصندوق الاجتماعي للتنمية فى تمكين المرأة داخل وخارج أسرتها . وتوصلت نتائجها إلى أن فرضية تهميش المرأة بسبب إعادة الهيكلة الرأسمالية لا تجيب عليها الإحصاءات الرسمية فى الوقت الراهن ولكننا فى ذات الوقت لا نستطيع أن نتجاهلها لأن جميع تقارير التنمية البشرية تؤكد على تزايد معدلات الفقر والفقراء فى المجتمع، كما أظهرت الدراسة استمرار الفجوة النوعية بين الرجال والنساء لصالح الرجال فى العديد من الوظائف وفى عملية الترقية فى الإدارة العليا، وهذا يدل على استمرار التمييز الوظيفي لصالح الرجل.

٨ – دراسة (فارس، لبنى، ٢٠١١):

حيث تناولت الدراسة قضية العلاقة بين الجمعيات النسوية وتمكين المرأة الفلسطينية في محافظة نابلس. وتوصلت نتائجها إلى أن للمنظمات النسوية دوراً مرتفعاً فى تمكين المرأة فى محافظة نابلس فى المجال الإجتماعي ، ودور متوسط فى المجال السياسي والاقتصادي ، ولا توجد أى علاقة لدور المنظمات النسوية فى تمكين المرأة اجتماعيا و اقتصاديا و سياسياً تعزى إلى متغيرات (السكن ، الدخل الشهري للأسرة).

٩ – دراسة (المجلس القومي للمرأة، ٢٠١٢):

تناولت الدراسة معرفة تأثير المشروعات التي استهدفت المرأة المعيلة في الريف المصري على تمكينها الاقتصادي، وأوضحت نتائجها : أن المرأة المعيلة من أكثر شرائح المجتمع حاجة إلى حزمة متكاملة من أوجه المساندة والرعاية ، وقد نجح مشروع المرأة المعيلة فى تقديم الرعاية لنحو (٨٢٤٣ (امرأة معيلة وقد تمكن المجلس من التوسع فى

المشروع بورود منحة من وزارة الأوقاف المصرية.

١٠ – دراسة (العياني، رانيا، ٢٠١٥):

تناولت الدراسة قضية المعوقات التي تعوق دور المرأة ومساهمتها الفعالة في عملية تنمية المجتمع الليبي ومدى دور الخدمة الاجتماعية في تحقيق ذلك، وتوصلت نتائجها إلى زيادة الاتجاهات السرية السلبية نحو ممارسة المرأة لأنشطة التنمية فى المجتمع والمتمثلة عدم الاعتراف بقدراتها وكفاءاتها مقارنة بالرجل الأمر الذى يعرضها للتهميش والإقصاء الإجتماعي والاقتصادي والسياسي فى المجتمع ، وأن الأعباء والالتزامات المنزلية ومشاغل الحياة الأسرية للمرأة هى احدى الصعوبات التى تعيقها عن التفكير من توليها لمناصب عليا فى المجتمع ، وأن الوضع المادي للأسرة فى المجتمع الليبي يسهم فى ضعف مساهمتها فى انشاء المشروعات الصغيرة المدره للدخل ، كذلك الافتقار الواضح للمؤسسات النسائية الداعمة للمرأة مادياً للقيام بمشاريع تنموية هادفه فى المجتمع

١١ – دراسة (الكندري، جاسم، ٢٠١٥):

تناولت الدراسة القضايا النظرية والعملية الرسمية لتطوير وتمكين المرأة المعيلة بدولة الكويت، وإلقاء الضوء على أهم الملامح الوصفية وواقع تعليم وتمكين المرأة المعيلة بدولة الكويت ، وإلقاء الضوء على أهم الملامح الوصفية وواقع تعليم وتمكين المرأة المعيلة بمشروع الأسر المنتجة بدولة الكويت ، وقد استعانت الدراسة بالمنهج الوصفى بأدواته مع إجراء مقابلة شخصية مع الحالات والمسئولين عن مشروع الأسر المنتجة وتطبيق استبانة على الملتحقات بالمشروع . وتوصلت نتائجها إلى أنه بالنسبة لترتيب محاور أداة الدراسة والمتعلقة بمجالات تمكين المرأة المعيلة جاء مجال التمكين الصحى فى المرتبة الأولى بوزن نسبى قدره (٤٨,٥) ما المرتبة الثانية فكانت من نصيب التمكين الاجتماعى ، بوزن نسبى قدره (٠٩,٤) فى حين جاء مجال التمكين التكنولوجى فى المرتبة الأخيرة بوزن نسبى قدره (٤١,١).

مما سبق يتضح أن الأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت قضية المرأة جاءت من منظور تمكينها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي دون التطرق لتأثير ذلك على نسب الطلاق القياسية التي وصل إليها المجتمع المصري نتيجة لاختلال الدور الاجتماعي

الرئيسى الفطري للزوجين داخل النظام الأسري المصري وهو ما يتصدى له البحث الراهن.

سابعًا: منهج البحث :

أ – منهج تحليل المحتوى:

يتخذ البحث من خلال تحليل المحتوى منهجاً له من خلال التحليل الاجتماعي لنسبتي الطلاق في المجتمع المصري خلال عامي ١٩٩٩ و ٢٠٢١م.

وفي سبيل التنظير لمنهج تحليل المحتوى فلا يوجد تاريخ دقيق لبدايات تحليل المحتوى , وإنما تعود بداياته إلى لازويل Lasswill وزملائه في عام ١٩٣٠م عندما كانوا في مدرسة الصحافة في كولومبيا بأمريكا , ثم تبعه الدراسة التي أجراها سبيد Speed لمقارنة التغير في طبيعة الحد من صحف نيويورك بعد محاولة جريدة نيويورك تايمز زيادة توزيعها بتخفيض الثمن وزيادة الحجم واتجاهها إلى الإثارة في تحرير الموضوعات الصحفية، وأصبحت الدراسات التي تطبق تحليل المحتوى من الدراسات المتميزة التي طبق فيها نموذج لتحليل المحتوى, ومن هذه الدراسات دراسة ويلي Willey للصحف الإقليمية التي استخدم فيها نفس الفئات ونفس المقاييس لدراسة تطور الصحف الإقليمية الأسبوعية التي كان يعتمد عليها وحدها خلال حرب الاستقلال الأمريكية **(المنوفي، كمال ٢٠٠٩م، ص ص٧١-٧٣) (سالم، ناديه ١٩٨٣، ص٤٥)..**

وفي عام ١٩٤٠م كان هناك استخدام منظم للمنهج في بحوث الصحافة بعد الدراسات التي قدمها كل من لازويل وليتس من خلال المعارف الخاصة بدراسة الدعاية في جامعة شيكاغو , ثم توالت الدراسات المرتبطة بتحليل المحتوى كمنهج علمي حيث أجرى باركوس دراسة تحليلية كمية على ١٧١٩ بحثا ومرجعا في تحليل المحتوى بعد تصنيفها إلى فئات لأغراض التحليل , وأصبحت تعقد المؤتمرات والندوات, ومن ذلك المؤتمر القومي الأمريكي الذي عقد عام ١٩٦٧م لتحليل المحتوى وهو المؤتمر الأول الذي خصص لهذا الموضوع حيث نوقشت خلاله العديد من البحوث الخاصة بنظم تحليل المحتوى. **(عبد الحميد، محمد ٣٠,١٩٨٣) (عبد الباسط، محمد ١٩٨٠، ص١٠).**

أما في البلدان العربية فظهر في مجال الدراسات الاجتماعية أولا ثم تلاه المجال الإعلامي عندما أنشئت كلية الإعلام في مصر عام ١٩٧٠م حيث بدأت الدراسات

والبحوث الإعلامية تطبق منهج تحليل المحتوى بأدواته وأساليبه وهكذا بدأت الرسائل الجامعية من ماجستير ودكتوراه تعتمد على منهج تحليل المحتوى في بحوثها وأطروحاتها في جامعات البلدان العربية **(حسن، سمير ١٩٨٣، ص٢٠) (الهبائلي، حسين ١٩٨٩، ص٥٤).**

واختلف علماء التربية والباحثين في منهجية البحث حول مفهوم تحليل وسأصنف هذا الاختلاف إلى فئتين متغايرتين تماماً من حيث تحديدهم لمفهوم تحليل المحتوى **(طعيمة، رشدي ١٩٨٩، ١٥-١٧) (عبد الباقي، زيدان ١٩٧٤، ٥٢-٥٥).**

الفئة الأولى : ترى تحليل المحتوى أنه يستهدف الوصف الدقيق والموضوعي وبعضهم يرى أنه يهدف إلى التصنيف الكمي لمضمون معين البعض الآخر يرى أنه تصنيف سمات الأدوات الفكرية في فئات.

الفئة الثانية: وهم الذين خلطوا بين مفهوم تحليل المحتوى وبين المفاهيم الأخرى كتحليل المضمون أو المنهج الوثائقي.

وأن تحليل المحتوى لا يجري بغرض الحصر الكمي لوحدة التحليل فقط وإنما يتعداه لمحاولة تحقيق هدف معين، ويقتصر على وصف الظاهر وما قاله الإنسان أو كتبه صراحة فقط دون اللجوء إلى تأويله، وأنه لم يحدد أسلوب اتصال دون غيره ولكن يمكن للباحث أن يطبقه على أي مادة اتصال مكتوبة أو مصورة **(العساف، صالح ١٩٨٩، ص٢٣٥).**

وفي ضوء ما سبق فإن الباحث سوف يستخدم منهج تحليل المحتوى من خلال "تحليل محتوى نسبتي الطلاق في المجتمع المصري خلال عامي ١٩٩٩ و٢٠٢١م" لإيضاح دلالتهما السوسيولوجية، وقد رأى الباحث أنه أكثر ملاءمة لطبيعة الظاهرة محل البحث وكذلك للوصول لهدف البحث وما انبثق عنها من تساؤل على النحو السالف إيضاحه، وهو ما يثري البحث لأنه سوف يمكننا من التوغل وتحليل الظاهرة محل البحث وتحديد كافة أبعادها.

ب – المنهج المقارن:

سوف يعتمد البحث على المنهج المقارن من خلال المقارنة بين نسبتي الطلاق في

المجتمع المصري خلال عامي ١٩٩٠ و٢٠٢٢م والمبينة بالجهاز المركزي المصري للتعبئة العامة والإحصاء لاستخلاص دلالاتها السوسيولوجيه باعتبار أنها وحدة مقارنة.

ثامنًا: مجالات البحث :

في إطار أن البحث يهدف لإيضاح الدلالة السوسيولوجية كنسبتي الطلاق في المجتمع المصري خلال عامي ١٩٩٩ و٢٠٢١م من خلال الإحصاءات الرسمية بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وإيجاد العلاقة بينها وبين الاختلال في الدور الاجتماعي للزوجين في الأسرة المصرية بفعل الغزو الثقافى الذى مارسته الدول الغربية عبر آليات متنوعة مثل وسائل الإعلام والتواصل الإجتماعى وبعض المجالس الحقوقية الموالية لها، فإن مجالات البحث تتحدد في الآتي:

أ – المجال الجغرافي: يتحدد في الدولة المصرية الذي خرجت بشأنها نسبتي الطلاق عن عامي ١٩٩٩ و٢٠٢١م بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري.

ب – المجال البشري: يتحدد فى من تضمنتهم نسب الطلاق في المجتمع المصري عن عامي ١٩٩٩ و٢٠٢١م خلال احصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري.

جـ – المجال الزمني: يتحدد في الفترة من مارس ٢٠٢٢م إلى مارس٢٠٢٣م التى شملت جمع المادة العلمية والحصول على الإحصاءات الرسمية من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ثم تحليل البيانات واستخلاص النتائج والتوصيات.

تاسعًا: أدوات البحث:

تحددت في تحليل محتوى واستخلاص الدلالات السوسيولوجية للنسب الرسمية لظاهرة الطلاق في المجتمع المصري خلال عامي ١٩٩٩ و٢٠٢١م والصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري.

عاشرًا: التوجه النظري للبحث:

انطلاقاً من الاتجاه التكاملي لتفسير الظواهر الاجتماعية بانتقاء بعض المقولات النظرية والقضايا التي تصبح سياقاً اجتماعياً أكثر كفاءة في تفسير ظاهرة البحث، فإن البحث يستند إلى مقولات نظريات الدور الاجتماعي والتبعية والغزو الثقافى الإستعمارى:

أ – نظرية الدور الاجتماعي:

ترجع نشأة هذه النظرية إلى مطلع القرن العشرين، إذ تعد من النظريات الحديثة في علم الاجتماع، ومن أبرز علماؤها ماكس فيبر وتالكوت بارسونز ورايف ميلز وروبرت ماكيفر **(Banskota, Shiba Satyal, 2012, pp.25-28)**، **(Moser, Caroline, 2011, pp. 40-42)**

ومن أبرز مقولاتها: أن سلوك الفرد وعلاقته الاجتماعية إنما تعتمد على الدور الذي يمارسه داخل المجتمع، وأن واجبات الفرد يحددها الدور الذي يشغله، أما حقوقه فتحددها الواجبات والمهام التي ينجزها في المجتمع.

وأن الفرد لا يشغل دوراً اجتماعياً واحداً بل يشغل عدة أدوار تقع في مؤسسات مختلفة، وأن الأدوار في المؤسسة الواحدة لا تكون متساوية بل تكون مختلفة لهناك أدوار قيادية وأدوار وسطيه وأدوار قاعدية.

وأن الدور يعد الوحدة البنائية للمؤسسة، والمؤسسة هي الوحدة البنائية للتركيب الاجتماعي. فضلاً عن أن الدور هو حلقة الوصل بين الفرد والمجتمع.

وتستند فكرة نظرية الدور على أن المجتمع عبارة عن مجموعة مراكز اجتماعية مترابطة ومتضمنة أدواراً اجتماعية يمارسها الأفراد الذين يشغلون هذه المراكز .

وقد حدد منظرو هذه الفكرة – نظرية الدور – ثلاث تصنيفات من التوقعات وهي كالتالي: **(كسبه، إسلام محمد ٢٠١٦، ص ص ٣٥-٣٨) (فارس، لبنى ٢٠١١، ص ص٥٢-٥٤).**

١- التوقعات السلفية: وهي تلك التي تنطوي على عدة قواعد اجتماعية تحدد سلوك الفرد .

٢- توقعات الآخرين : وذلك عندما يشترك الفرد في عملة التفاعل الإجتماعي مع أفراد آخرين أو مع وضعية إجتماعية معينة، يأخذ الفرد بنظر الإعتبار تقييم وأحكام الآخرين الذين يتفاعل معهم.

٣- توقعات المجتمع العام : وهي التي يمكن أن تكون حقيقية أو تكون وهمية يتصورها الفرد.

وتنطلق نظرية الدور من عدد من المبادئ أهمها ما يلي: **(Elisia, Bosindilo 2010, pp.)، (عبد الغني، سماح ٢٠١٤، ص ص٤٣-٤٥).**

١- يتحلل البناء الاجتماعي إلى عدد من المؤسسات الاجتماعية وتتحلل المؤسسة الاجتماعية الواحدة إلى عدد من الادوار الاجتماعية .

٢- ينطوي على الدور الاجتماعي الواحد مجموعة واجبات يؤديها الفرد بناءً على مؤهلاته وخبراته وتجاربه وثقة المجتمع به وكفاءته وشخصيته .

٣- يشغل الفرد الواحد في المجتمع عدة أدوار اجتماعية وظيفية في آن واحد ولا يشغل دوراً واحداً . وهذه الأدوار هي التي تحدد منزلته أو مكانته الاجتماعية . ومنزلته هي التي تحدد قوته الاجتماعية وطبقته .

٤- إن الدور الذي يشغله الفرد هو الذي يحدد سلوكه اليومي والتفصيلي , وهو الذي يحدد علاقاته مع الآخرين .

٥- سلوك الفرد يمكن التنبؤ به من معرفة دوره الاجتماعي إذ أن الدور يساعدنا في تنبؤ السلوك.

٦- لا يمكن إشغال الفرد للدور الاجتماعي وأداؤه بصورة جيدة وفاعلة دون التدريب عليه , علماً بأن التدريب على القيام بالادوار الاجتماعية يكون خلال عملية التنشئة الاجتماعية .

٧- تكون الأدوار الاجتماعية متكاملة في المؤسسة عندما تؤدي المؤسسة مهامها بصورة جيدة وكفوءة بحيث لا يكون هناك تناقض بين الأدوار .

٨- تكون الأدوار الاجتماعية متصارعة أو متناقضة عندما لا تؤدي المؤسسة أدوارها بصورة جيدة وكفوءة .

٩- عند تفاعل دور مع أدوار أخرى فإن كل دور يقيم الدور الآخر .

١٠- عن طريق الدور يتصل الفرد بالمجتمع ويتصل المجتمع بالفرد . والاتصال قد يكون رسمياً أو غير رسمي .

١١- الدور هو حلقة الوصل بين الشخصية والبناء الاجتماعي .

١٢- التركيب الخلقي للفرد هو بمثابة التكامل بين التركيب النفسي والأدوار الاجتماعية التي يشغلها الفرد بحياته.

وخلاصة الرأي أن المضمون الفكري لنظرية الدور الاجتماعي تحمل رؤى تصلح لتفسير ظاهرة البحث باعتبار أن الدول الغربية قد عمدت على تغيير المحتوى الثقافي للأدوار الاجتماعية الرئيسية للزوجين داخل النظام الأسري المصري من خلال غزو ثقافى بمواد ثقافية بثتها للمجتمع عبر آليات متنوعة مثل وسائل الإعلام والتواصل الإجتماعى وبعض المجالس الحقوقية المحلية والدولية ...إلخ التي نفذت أجندتها بشأن ذلك سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

ب – نظرية التبعية:

تعد نظرية التبعية هي إحدى نظريات العلوم الاجتماعية، ومفادها أن الفقر وعدم الاستقرار السياسي في دول الجنوب يعود سببه إلى المسار التاريخي الذي رسمته لها دول الشمال الغربية التي تسعى للتوسع والتطور من خلال استغلال ثروات ومقدرات دول الجنوب، حيث تسعى هذه النظرية لفهم عدم الاستقرار السياسي والتخلف الاقتصادي وتحليل أسبابه.

وتعود نشأة النظرية إلى الستينات من القرن العشرين في أمريكا اللاتينية، وما لبثت أن انتشرت في الأوساط الأكاديمية بأمريكا الشمالية وأوروبا وأفريقيا، وتتلخص مقولات هذه النظرية في أن التخلف يحدث بدول الجنوب بسبب الظروف والوضع العالمي، حيث تطرح البلدان المتخلفة العمالة الرخيصة والمواد الخام في السوق العالمية، ثم تباع هذه الموارد إلى الدول المتقدمة اقتصادياً التي تحولها السلع تامة الصنع ثم تقوم ببيعها للدول المتخلفة بأسعار باهظة وهو ما يؤدي إلى استنزاف رأس المال بتلك الدول المتخلفة، وأنه في سبيل استمرار ذلك الوضع فإن الدول المتقدمة الإمبريالية تتخذ كافة التدابير التي تضمن استمرار تلك العلاقة بينها وبين الدول المتخلفة سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو العسكري إن تطلب الأمر ذلك **(عبدالله، مصطفى ٢٠٢١، ص ص١٦-١٨)**.

وتعتبر الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ أسوأ أزمة مالية عالمية منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، حيث جسدت تلك الأزمة دور النظام الرأسمالي العالمي الإمبريالي في تخلف الأطراف، حيث كان للانهيار المالي آثاره السلبية على البلدان

النامية والاستجابة للأزمة كان دون الأخذ باحتياجات فقراء العالم، وهو ما يجسد العلاقة بين تلك الدول الرأسمالية الإمبريالية وبين الدول النامية في إطار الاستقلال.

وتختلف نظرية التبعية في تناولها للتطور السياسي عن كافة الأساليب الأدبية، حيث كانت اقتصاديات العالم الثالث أحادية الإنتاج بينما كان اقتصاد البلدان المتقدمة متنوع ووفقاً لمقاييس اجتماعية واقتصادية، فدول العالم الثالث تندرج في أسفل الترتيب حيث كان لديهم مستوى أقل في التعليم والصحة والقوة العسكرية ويهيمن عليها دول العالم الأول الإمبريالية وتتلخص بعض مقولات نظرية التبعية في الآتي:

(Farny, Elisabeth, 2016, pp.8-10) (Fleming, Esther, 2019, pp. 12-15) (Sonntag, H.R., 2022, p.6)

ترتبط الأحداث السياسية في دول العالم الثالث ارتباطاً مباشراً بالأحداث في دول العالم الأول، ومع ذلك فإن العلاقات بين دول العالم الأول والثالث غير متكافئة أبدا، حيث ترتكز القوة والتحكم من العالم الأول الإمبريالي إلى العالم الثالث، والأحداث السياسية والاقتصادية في العالم الأول لها تأثير كبير على السياسة والاقتصاد في بلدان العالم الثالث، ولكن بالمقابل الأحداث السياسية والاقتصادية في العالم الثالث عادة ما يكون لها تأثير قليل على العالم الأول.

يوجد في النظام السياسي والاقتصادي العالمي قدر هائل من التفاعل بين البلدان والشعوب الأساسية، وهناك تفاعل ضئيل للغاية بين دول الأطراف، مما يؤدي إلى وجود بلد منعزل وضعيف يتمتع بعلاقة غير متكافئة.

الاقتصاد مرآة تعكس السياسة، والعلاقات الاقتصادية بين دول المركز ودول الأطراف لها أهمية خاصة، وتؤدي أنماط التداول الأساسية بين الأطراف إلى نمو مستمر للقوة السياسية والاقتصادية للمركز على حساب الأطراف، حيث تتسبب التجارة الاقتصادية في اتساع الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وبدلاً من تضييق تلك الفجوة، تم استبدال المواد الخام الأقل سعراً بالسلع ذات أسعار عالية (Sountag, H.R., 2022, p.4).

يُستنتج من النقطة السابقة أن التخلف ليس حالة طبيعية، بل هو نتيجة الحقيقة وهي

أن الدول المتقدمة تعمل بنشاط على تخلف بلدان العالم الثالث نتيجة لأنظمة التفاعلات بينها.

التخلف في بلدان العالم الثالث الضعيفة يرتبط مباشرة بـ"تنمية" البلدان القومية الإمبريالية من الناحية الصناعية.

وتحمل نظرية التبعية دروساً مهمة للفهم والتصدر للسلم الهرمي لأشكال الإنتاج والابتكار والتمويل التي تقيد سياسات البلدان النامية لمعالجة أزماتها بفعالية، وتحاول نظرية التبعية تفسير حالة التخلف للعديد من الدول في العالم من خلال دراسة أنماط التفاعلات بين الدول، ومن خلال القول بأن عدم المساواة بين الدول هو جزء أساسي من تلك التفاعلات.

تحمل نظرية التبعية النتائج المتوقعة لدول الأطراف من الناحية الاقتصادية، فإن نتيجة التنمية هي التخلف المستمر، ومن الناحية الاجتماعية النتيجة عدم المساواة والصراع، وسياسياً هي تعزيز وجود الأنظمة السياسية الموالية للدول الغربية الإمبريالية، وتعزيز التنامر بين الفئات والجماعات بالمجتمع.

ج- نظرية الغزو الثقافى الإستعمارى:

تعد نظرية الغزو الثقافى الإستعمارى هي إحدى نظريات العلوم الاجتماعية الحديثة،ومفادها إمكانية أن تسيطر عدد قليل من الدول الغربية التى تتمتع بالتفوق الثقافى والاجتماعى والقومى على أكثرية من الدول الأقل والأضعف ثقافيا واجتماعيا، وأن تنقل لها عناصر ثقافتها – والذى يمكن تعريفه ب"الأيديولوجيا الإستعمارية" – بمسببات تحسين الأوضاع المعيشية للشعوب وتقديم الخدمات الإجتماعية والتنمية الإقتصادية والإرتقاء بالمستوى الإنسانى...إلخ، ومهاجمة كل أمر يخالف عناصر تلك الثقافة المراد بثها فى تلك المجتمعات الضعيفة، وأن لعملية الغزو الثقافى خصائص لعل أهمها أنها تحدث فى صمت ودون أن تشعر تلك المجتمعات المستهدفة،وأن مخططات الغزو الثقافى طويلة الأجل وتستغرق سنوات عديده بشأن التخطيط والتنفيذ والنتائج، وأنها متنوعة الوسائل والوسائط،وأنها شاملة لكافة جوانب الحياة الإجتماعية والسياسية والثقافية،وأنها ترتكز على قوة مادية تدعمها سواء كانت متعلقة بالفكرة ذاتها أو القائم على بثها بتلك المجتمعات

المستهدفة(سيد،محمد ٢٠١٨، ص.ص ٨٢-٨٨).

وأضيف بأن ظاهرة البحث كانت مقترنة بالقيم والمعايير والتوقعات السلوكية التي عمدت الدول الغربية الإمبريالية على بثها بالدول التي عمدت على إعادة إنتاج علاقة تبعيتها لها أعقاب انتهاء حقبة الاحتلال التقليدية، حيث كانت أحد آليات تلك المرحلة هو العمل على اختلال الأدوار الاجتماعية للزوجين بالأسر لخلق حالة من التفكك الأسري والاجتماعي وتمزيق المجتمعات من الداخل، وجعل المجتمع في حالة استقطاب بين رجل وامرأة، وجعل الرجل والمرأة داخل النظام الأسري في حالة مواجهة وتحدي وليس تعاون وتضامن،من خلال غزو ثقافى ببث شعارات ومواد ثقافية داخل تلك المجتمعات ومن بينها مصر عبر آليات متنوعة مثل وسائل الإعلام والتواصل الإجتماعى وبعض التنظيمات الدولية والمحلية الموالية لها، وأن من ينتقد تلك السياسات يتهم بالتخلف والرجعية والعداء للمرأة...إلخ،وبالتالي فإن الباحث ينطلق من الاتجاه النظري المتعدد أو المتكامل في تفسيره لظاهرة البحث.

الحادي عشر: وقد أوضحت الدراسة الميدانية ما يلي:

تطور عدد إشهادات الطلاق ومعدل الطلاق خلال الفترة (١٩٩٩ – ٢٠١٨)

Growth in the number of divorce certificates and rate of divorce during the period (1999 - 2018)

(Rate per thousand) (المعدل بالالف)

معدل الطلاق Rate of divorce	عدد إشهادات الطلاق ** Number of divorce certificates **	السنوات Year
1.2	73414	**1999**
1.1	68991	**2000**
1.1	70279	**2001**
1.1	70069	**2002**
1	69867	**2003**
0.9	64496	**2004**
0.9	65047	**2005**
0.9	65461	**2006**
1.1	77878	**2007**
1.1	84430	**2008**
1.8	141467	**2009***
1.9	149376	**2010***
1.9	151933	**2011***
1.9	155261	**2012***
1.9	162583	**2013***
2.1	180344	**2014***
2.2	199867	**2015***
2.1	192079	**2016***
2.1	198269	**2017***
2.2	211554	**2018***

** لاتشمل أحكام الطلاق النهائية.

(**) Does not include final divorce provisions.

معدل الزواج والطلاق في مصر
عدد عقود الزواج مقارنة بإجمالي حالات الطلاق في مصر
عدد عقود الزواج
اجمالي حالات الطلاق
938.5 ألف
198.3 ألف
2016
912.6 ألف
207.6 ألف
2017
887.3 ألف
220 ألف
2018
927.8 ألف
237.7 ألف
2019
876 ألف
222 ألف
2020
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري

تطور حالات الطلاق ومعدلات الطلاق خلال الفترة (٢٠١٧ – ٢٠٢١)

الأعوام	عدد اشهادات الطلاق	عدد احكام الطلاق النهائية	إجمالي حالات الطلاق	معدل الطلاق
٢٠١٧	١٩٨٢٦٩	٩٣٦٤	٢٠٧٦٣٣	٢,١
٢٠١٨	٢١١٠٥٤	٨٠٤٢	٢٢٠٠٩٦	٢,٢
٢٠١٩	٢٢٥٩٢٩	١١٨١٩	٢٣٧٧٤٨	٢,٣
٢٠٢٠	٢١٣٩٥٠	٨٠٨٦	٢٢٢٠٣٦	٢,٢
٢٠٢١	٢٤٣٥٨٣	١١١٩٤	٢٥٤٧٧٧	٢,٥

حيث أوضحت إحصاءات الجهاز المركزي المصري للتعبئة العامة والإحصاء أن نسبة الطلاق في مصر عام ١٩٩٩ كانت تصل إلى ١.٢٪ بإجمالي عدد ٧٣٤١٤ حالة طلاق ثم أخذت فى التزايد إلى أن وصلت في عام ٢٠٢١م إلى ٢.٥٪ بإجمالي عدد ٢٥٤٧٧٧ حالة طلاق،حيث تزامن ذلك مع ما عمدت إليه الدول الغربية من بث مواد ثقافية داخل المجتمع المصري عبر وسائل الإعلام والتواصل الإجتماعى والاتصال الثقافي المتنوعة وكذلك بعض المجالس الحقوقية التي زرعتها بالمجتمع المصري ووفرت لها الدعم المادي والمعنوي والتي ركزت على مخالفة الأدوار الاجتماعية الرئيسية الفطرية للزوجين داخل الأسرة المصرية مثل إزدراء دور المرأة في خدمة ورعاية أسرتها وربط أدوار المرأة خارج الأسرة بمفاهيم التحضر والرقي والقوة وضرورة مزاحمة الرجل في العمل وهو ما انعكس على مفاهيم الرجال للأدوار المتوقعة منهم داخل الأسرة حيث بدأ ينظر للمرأة باعتبار أنها مطالبة بأدوار اقتصادية مباشرة للإنفاق داخل الأسرة مما خلق حالة من الخلل الوظيفي لأدوار كل من الزوجين داخل الأسرة وهو ما جسدته إحصاءات نسب الطلاق بالمجتمع.

حيث هدفت الدول الغربية لخلق حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي بالمجتمع المصرى من خلال تفتيت نواة المجتمع وهي الأسرة التي كانت تتميز في

الماضي بالتماسك وكانت تحافظ على استقرار المجتمع وتوازنه، حتى يموج المجتمع في حالة من اللاتوازن الاجتماعي والسياسي والثقافي وتجعله صالحاً لإعادة إنتاج علاقة تبعيته لتلك الدول الغربية والسيطرة على قراره السياسى.

الثاني عشر: نتائج البحث:

١ – تضاعفت نسب الطلاق بالمجتمع المصرى بين عامى ١٩٩٩م و٢٠٢١م وقد تزامن ذلك مع ما عمدت إليه الدول الغربية في نهاية الألفية السابقة وبداية الألفية الحالية من غزو ثقافى ببث مواد ثقافية وإعلامية وزرع بعض المجالس الحقوقية ووفرت لها الدعم المادي والمعنوي هدفت لتغيير الدور الاجتماعي الإنساني الرئيسى الفطري للزوجين داخل الأسرة المصرية لإحداث خلل في تلك الأدوار.

٢ – انعكس هذا الأمر بالخلل على الدور الاجتماعي للمرأة داخل الأسرة التي بدأت تنظر لدورها الإنسانى الفطري الأساسى في رعاية شئون الأسرة الداخلية باعتباره دور ثانوي بل وازدراؤه فى بعض الأحيان.

٣ – انعكس هذا الأمر بالخلل على الدور الاجتماعي للرجل داخل الأسرة الذي أصبح ينظر للمرأة باعتبارها مصدر دخل للأسرة بل وفي أحياناً كثيرة أصبح لا يبالي بدوره في الرعاية المادية للأسرة.

٤ – أن تغيير أولويات الأدوار المجتمعية للزوجين داخل الأسرة المصرية خلق ظواهر سلبية عديدة بالمجتمع وسيطرة القيم المادية النفعية على سلوكياتهما.

٥ – أن النظام الأسري المصري أصبح يمر بأزمة حقيقية وهو ما تجسده نسب الطلاق التي وصلت لأرقام قياسية وهو ما يهدد كيان المجتمع الذي أصبح يموج بالعديد من الازمات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

٦ – أن حالة عدم الاتزان الاجتماعي التي أصبح يمر بها المجتمع تهدد استقلاليته السياسية عن فلك الدول الغربية التي عمدت على خلق وتكريس تلك الحالة من خلال عملية غزو ثقافى لإعادة إنتاج علاقة تبعية الدولة المصرية لها وهو ما يتفق مع مقولات نظرية التبعية.

الثالث عشر: توصيات الدراسة:

١ – إيقاف كافة المواد الإعلامية والثقافية التي تبث في المجتمع المتعلقة بالنظام الأسري المصري والأدوار الإجتماعية للزوجين وعدم السماح ببثها إلا بعد مراجعتها من قبل لجان علمية وطنية متخصصة.

٢ – مراجعة أعمال كافة المجالس القومية الحقوقية المتعلقة بالمرأة والنظام الأسري المصري والمحاسبة القانونية لكل من يثبت بحقه المساهمة بشكل مباشر أو غير مباشر في الإضرار بالنظام الأسري المصري واستقرار المجتمع.

٣ – عدم السماح بأي حالة زواج إلا بعد اجتياز اختبارات علمية حقيقية لطرفي الزواج لقياس مدى نضجهم الاجتماعي والنفسي وصلاحيتهم لبناء أسرة سوية.

٤ – عدم السماح بأي حالة طلاق إلا بعد استيفاء الشروط الشرعية والقانونية لذلك من قبل هيئات قضائية مؤهلة بشكل علمي للقيام بهذه المهام.

٥ – تكوين مواد تعليمية وثقافية وإعلامية من قبل لجان علمية وطنية وبثها في المجتمع عبر الوسائل التعليمية والإعلامية والثقافية المختلفة من شأنها إعادة تشكيل ثقافة الرجل والمرأة بشأن دورهما الاجتماعي الرئيسى الفطري السليم داخل النظام الأسري.

٦ – إنشاء مجلس قومي للأسرة المصرية من متخصصين وطنيين يناط بهم إتخاذ كافة الإجراءات والقرارات التي تعيد التشكيل الثقافى السليم للزوجين داخل النظام الأسرى المصرى بما يتفق مع دين وقيم المجتمع الأصلية.

٧ – إنخاذ كافة الإجراءات والوسائل التي من شأنها توعية المواطنين بالمؤامرات التي تدبرها الدول الغربية لهدم الدولة المصرية وإعادة إنتاج علاقة تبعيتها لها.

الرابع عشر: مراجع البحث:

أ – المراجع العربية:

١- انتصار علي ،٢٠٢٢. التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة المعيلة – دراسة ميدانية في القنطرة شرق.القاهرة، مجلة الاقتصاد الزراعي والتنمية الريفية، العدد ٨.

٢- برقوق عبدالرحمن، ٢٠١٣.التنمية السياسية:النشأة والمفهوم.دولة الجزائر ،مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة بسكرة، العدد ٥ ، مارس ٢٠١٣.

٣- جاسم علي حسين الكندري، ٢٠١٥. التعليم وتمكين المرأة المعيلة بدولة الكويت ، دراسة حالة على مشروع الأسر المنتجة .القاهرة، رسالة دكتوراه الفلسفة فى التربية ، كلية الدراسات العليا للتربية ، جامعة القاهرة.

٤- حسين الهبائلي، ١٩٨٩. تحليل المحتوى، المجلة العربية للمعلومات. تونس، ع٢، مجلد ١٠.

٥- حلمي اجلال، ٢٠٠٣. إعادة الهيكلة الرأسمالية : تمكين أم تهميش للمرأة المصرية – دراسة حالة لعينة من المستفيدات من الصندوق الاجتماعي للتنمية ، العولمة وقضايا المرأة والعمل.القاهرة، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة.

٦- نمر ذكي شلبي عبد الله،٢٠٢١.البحيرة،المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بدمنهور، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد ٥٣ المجلد ١، يناير ٢٠٢١.

٧- رانيا معمر العبانى، ٢٠١٥. بعض الصعوبات التى تحول دون تمكين المرأة من المساهمة الفعالة فى عملية التنمية فى المجتمع الليبي ودور الخدمة الاجتماعية فى الحد منها – دراسة من وجهة نظر أساتذة العلوم الاجتماعية والإنسانية بالجامعات الليبية " جامعة طرابلس نموذجاً " . دولة ليبيا، رسالة دكتوراه ، جامعة طرابلس.

٨- رشدي طعيمة، ١٩٨٩. تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية.القاهرة، دار الفكر

العربي.
٩- زيدان عبد الباقي، ١٩٧٤. قواعد البحث الاجتماعي.القاهرة، الهيئة العامة للكتاب.
١٠- محمد، ٢٠١٨. النظرية الاجتماعية في عصر العولمة من الحداثة إلى ما بعد العولمة.القاهرة،مكتبة الأنجلو المصرية.
١١- سمير حسين، ١٩٨٣. تحليل المضمون: تعريفاته ومفاهيمه ومحدداته. القاهرة، عالم الكتب.
١٢- صالح العساف، ١٩٨٩. المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية.المملكة العربية السعوية،الرياض، مكتبة العبيكان.
١٣- عبد المنصف حسن علي رشوان وآخرون،٢٠٠٤.المداخل العلاجية المعاصرة للعمل مع الأفراد والأسر .المملكة العربية السعودية،الرياض، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع.
١٤- عبد الناصر ،سليم حامد،٢٠١٢. معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية.الأردن، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع.
١٥- غربي علي،٢٠٠٧.علم الإجتماع والثنائيات النظرية: التقليدية والحديثة. دولة الجزائر، مخبر علم اجتماع الإتصال للبحث والترجمة،جامعة قسنطينة.
١٦-كمال المنوفي، ٢٠٠٩. مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة. القاهرة، دار الكلمة المصرية.
١٧-لبنى فارس زكى ،٢٠١١. دور المنظمات النسوية فى تمكين المرأة الفلسطينية فى محافظة نابلس وأفاق تعزيزه . دولة فلسطين، رسالة ماجستير ، معهد التنمية المستدامة ، جامعة القدس.
١٨-المجلس القومى للمرأة ،٢٠١٢. نحو التمكين الاقتصادى للمرأة المعيلة فى الريف المصرى. القاهرة ، المجلس القومى للمرأة.
١٩-محمد، سليمان إبراهيم وأحمد دراز،٢٠٠٩. دراسة حالة تمكين المرأة الريفية اقتصاديا واجتماعية بقرية العصلوجي الشرقية .دراسة حالة تمكين المرأة الريفية اقتصادياً واجتماعياً بقرية العصلوجي الشرقية.القاهرة، مؤتمر التاسع والثلاثون لقضايا السكان

والتنمية، الأزمة الاقتصادية العالمية، معهد التخطيط القومي، المركز الديموجرافي.

٢٠-محمد عبد الباسط، ١٩٨٠. أصول البحث الاجتماعي.القاهرة، دار الشروق.

٢١-محمد عبد الحميد،١٩٨٣.تحليل المحتوى في بحوث الإعلام.القاهرة، دار الشروق.

٢٢-مصطفى عبد الله، ٢٠٢١. نظريات المؤامرة في إطار علم السياسة. ليبيا، جامعة طرابلس، المجلة العلمية، المجلد ٥، العدد ١، يونيو ٢٠٢١.

٢٣-نادية سالم، ١٩٨٣. إشكاليات استخدام تحليل المضمون. دولة الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية.

ب – المراجع الأجنبية:

1-Adubra .A.L (2002). Nontraditional Occupations, Empowerment and Women : A case of Togolese Women , PHD , the Pennsylvania State University. Htttp://www.lib.umi.com

2-Farny, Elisabeth, 2016. "Dependency Theory: A useful Tool for Analyzing Global Inequalities Today?", e-ir-info, Edited 23/11/2016.

3-Fleming, Esther (2019). "What are the positives of dependency theory?". Sidmartinbio.org. Edited 1/1/2019.

4-Mason, HL Smith (2003). Women's Empowerment and Social Context: Results from five Asian countries, Gender and Development Group .https://scholar.google.com.eg Muller .c (1998). Female Empowerment and

5-Nechtwey, J.L (2001). Women Employment and Possibilities for EMPOWERMENT: A comparative Analysis of Morocco, Algeria and Tunisia, PHD the University of Wisconsin Milwaukee http://www.libumi

6-Sountag, H,R. (2022). "Dependency Theory", Science direct. Com, Edited 29/1/2022.